# Farhan Al-Ars and His Role in the Iraqi Parliament, 1947–1958

**Lecturer Dr. Ammar Abdul-Ridha Mahoud**
Ministry of Education / Maysan Directorate of Education
E-mail: ammarbirq@gmail.com

## Abstract:

Local history occupies an important place within the field of historical studies because of its close connection to the course of events that directly affect the everyday lives of communities. The significance of this field is particularly evident in its exploration of the biographies of individuals who contributed to shaping the destiny of the nation and left a profound imprint on collective memory by championing the causes of their communities and assuming the responsibility of conveying their concerns and suffering to political decision-makers. Since a substantial part of this historical legacy has been transmitted through oral narratives passed down across generations, its recording and documentation have become imperative in order to safeguard it against loss or distortion, particularly following the passing of the first generation of witnesses and contemporaries.

In recognition of the right of nations to commemorate the achievements of devoted public figures who dedicated themselves to the common good, the biography of MP Farhan Al-Ars (1886–1967) emerges as that of one of the prominent figures who genuinely represented the Liwa of Amarah over six parliamentary terms. He assumed the responsibility of defending the interests of the people of his city and worked persistently with government authorities to alleviate the injustices they endured and to address the neglect that had burdened the inhabitants of the district.

To establish the study on a solid documentary foundation, its methodology draws on a wide range of primary and secondary sources. It examines both published and unpublished documents, with particular reliance on the proceedings of the Iraqi Chamber of Deputies and the records of the Ministry of Interior during the monarchical period. The study further cross-references this documentary evidence with major contemporary works from the period, personal interviews, university theses and dissertations, and material documented in the press of the time.

**Keywords:** Farhan Al-Ars, Liwa of Amarah, Elections, Iraqi Chamber of Deputies.

# فرحان العرس ودوره في البرلمان العراقي ١٩٤٧-١٩٥٨

**المدرس الدكتور عمار عبدالرضا ماهود**
وزارة التربية / مديرية تربية ميسان
E-mail: ammarbirq@gmail.com

**الملخص:**

يحظى التاريخ المحلي بمكانةً مهمة في مضمار الدراسات التاريخية، نظراً لالتحامه الوثيق بصيرورة الأحداث التي تمس يوميات الشعوب مساً مباشراً. وتتجلى أهمية هذا الحقل المعرفي، على وجه الخصوص، في استنطاق سِيَر الشخصيات التي أسهمت في صياغة مقدرات الأمة، وتركت بصماتٍ غائرةً في الوجدان الشعبي من خلال تبنيها قضايا مجتمعاتها، وحمل أمانة إيصال معاناتهم إلى صُناع القرار السياسي، ولما كان شطرٌ كبير من هذا الإرث يعتمد في تناقله على الرواية الشفوية المتوارثة عبر الأجيال، بات تدوينه وتوثيقه ضرورةً حتمية؛ خشية من الاندثار أو التحريف خاصة بعد رحيل الرعيل الأول من الشهود والمعاصرين.

وانطلاقاً من استحقاق الأمم في تخليد أمجاد رجالاتها المخلصين الذين نذروا أنفسهم لخدمة الصالح العام، تبرز في هذا السياق سيرة النائب فرحان العرس (١٨٨٦-١٩٦٧) كأحد الأعلام البارزين الذين تصدوا لتمثيل لواء العمارة تمثيلاً حقيقياً في ست دورات برلمانية، إذ حمل على عاتقه لواء المدافعة عن أهالي مدينته، ساعياً بجهد دؤوب لدى الجهات الحكومية لرفع غياهب الظلم عنهم، وتبديد غيوم الإهمال التي أثقلت كاهل أبناء هذا اللواء.

وبُغية إرساء هذا البحث على دعائم توثيقية متينة، استندت منهجيته إلى استقراء طيفٍ واسع من المصادر الأولية والثانوية؛ حيث غاص في بطون الوثائق المنشورة وغير المنشورة، معتمداً على محاضر مجلس النواب العراقي، ومضابط وزارة الداخلية إبّان العهد الملكي. ولم يقتصر السعي على ذلك، بل امتد ليُقاطع تلك الحقائق مع ما سطرته أمهات الكتب المعاصرة لتلك الحقبة، وما جادت به المقابلات الشخصية، فضلاً عن رفد البحث بالرسائل الجامعية وما وثقته صحافة ذلك الزمان.

**الكلمات المفتاحية:** فرحان العرس ، لواء العمارة ، الانتخابات ، مجلس النواب العراقي.

**المقدمة:**

اود أن اشير الى سبب اختيار العنوان بهذا الشكل (فرحان العرس ودوره في البرلمان العراقي ١٩٤٧–١٩٥٨) على الرغم من أن السلطة التشريعية في العهد الملكي كانت تُسمى رسمياً "مجلس الأمة"، ويتألف من مجلسين: (مجلس الأعيان) و(مجلس النواب)؛ الا أن استُخدم مصطلح "البرلمان العراقي" كان هو السائد في الوثائق الرسمية والمخاطبات الحكومية والجريدة الرسمية طوال العهد الملكي كاسم جامع للمؤسسة, لذا اخترت الاعتماد على مصطلح البرلمان لأنه ادق من الناحية التاريخية والأكاديمية.

شهدت المسيرة البرلمانية في العراق إبّان الحقبة الملكية بروز نخبٍ سياسية واجتماعية تبوأت مقاعد المعارضة والموالاة، وكان لـ لواء العمارة حضورٌ مشهود في رفد المجلس بشخصياتٍ تركت أثراً بيناً في سجلات البرلمان العراقي. فقد انبرى هؤلاء النواب لمناقشة القضايا المصيرية التي تمسُّ مصالح الدولة العليا في شقيها الداخلي والخارجي، مسددين آراءهم ومقترحاتهم نحو بناء مؤسسات الدولة, ولعلَّ من أبرز اهتماماتهم كان السعي الحثيث من اجل تقليل معاناة سكان اللواء وإيجاد حلول واقعية ممكن أن تطبق وفق الظروف التي كانت سائدة.

وعلى الرغم من أن الدراسات التاريخية قد استعرضت نشاطات النواب العراقيين في ألويةٍ شتى، إلا أن السيرة البرلمانية لممثلي لواء العمارة ظلت بمنأى عن الاستقصاء والتحليل، وبقي ذكرهم غائباً عن مراجع الباحثين، بل وحتى عن ذاكرة أهل لواءهم، رغم ما قدموه تحت قبة البرلمان من أطروحات سياسية رصينة ومواقف وطنية جادة, ومن هؤلاء النواب هو فرحان العرس الذي مثل لواء العمارة في المجلس النيابي العراقي ست دورات برلمانية (١٩٤٧–١٩٥٨). وقد تم تقسيم البحث الى عدة محاور هي:

**أولاً: نسبُه ونشأتُه**

**ثانياً: دوره في مجلس النواب العراقي**

**ثالثاً: طبيعة التكوين الاجتماعي لنواب العمارة**

**رابعاً: قانون الانتخابات الجديد ودخول فرحان العرس الى قبة البرلمان**

**خامساً: نشاطه داخل قبة البرلمان**

**وخاتمة فيها ابرز الاستنتاجات**

**أولاً: نسبُه ونشأتُه:**

فرحان علي حسين جواد علي حبيب شبيب درويش الجاسم ينتمي إلى قبيلة البو سلطان[١] الزبيدية، موطنها الأصلي المدحتية والشوملي التابع للواء الحلة إذ ينحدرون إذ ينحدرون هم وبيت الجريان[٢] من جدٍّ واحد، وفي منتصف القرن السادس عشر الميلادي انتقلت عائلة بيت العرس الى بغداد وسكنوا في منزل كبير يقع خلف جامع الخلفاء في المنطقة المعروفة بـ(سوق الغزل)، نسب إلى السوق الشهير بتجارة الغزول في العصر العثماني[٣].

ونتيجة تَفشّي وباء الكوليرا (الهواء الاصفر) والطاعون في بغداد الأعوام ١٨٢٠ حتى ١٨٣٠[٤]، نزحت العائلة من بغداد هرباً من الأوبئة واستوطنت في قضاء قلعة صالح، وعملوا بالتجارة، والزراعة، وتمكنت من شق طريقها الى النجاح، وأصبحت من الاسر المعروفة والكبيرة[٥]، وبعد تأسيس لواء العمارة سنة ١٨٦١ هاجر والده مع بعض افراد عائلته واستوطن قرب سراي الجيش العثماني (منطقة السراي) وامتهن اغلب افراد هذه العائلة التجارة، والتزام الأراضي الزراعية، حتى عرفت بين الأوساط العامة والخاصة بمركزها التجاري وبمعاملاتها الزراعية الممتدة الى مختلف نواحي اللواء والالوية الأخرى[٦].

وُلد فرحان العرس في مدينة العمارة سنة ١٨٨٦، ونشأ وترعرع فيها في كنف والده الحاج علي، الذي عُدّ من أبرز تجّار المدينة آنذاك. وقد رُشِّح لاحقًا لتولّي وزارة الزراعة والري في وزارة جعفر العسكري[٣] الثانية (٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ – ١١ كانون الثاني ١٩٢٨)، وذلك عقب إجراء التعيينات الوزارية الجديدة في ٦ آب ١٩٢٧، إلا أن وفاته حالت دون أدائه اليمين الدستورية، فاختير عبد الحسين الجلبي بديلًا عنه[٧]، ولمع نجم فرحان العرس بعد وفاة والده بوصفه واحداً من ابرز تجار العمارة وكان له علاقات طيبة مع اغلب مشايخ العمارة وتجارها وتطورت علاقاته التجارية بشكلٍ كبير مع باقي الالوية العراقية ومارات الخليج العربي[٨]، وعرف واشتهر باسم الحاج فرحان العرس، وكان من الشخصيات العشائرية والسياسية البارزة جداً في العمارة، ويمثل واجهة اجتماعية قوية، كما برز اسم اخواه سلطان العرس وسعد العرس اللذان كانا من كبار تجار اللواء وقد شغل الاول منصب عضو مجلس لواء العمارة في خمسينيات القرن العشرين[٩].

**ثانياً: دوره في مجلس النواب العراقي:**

ارتبط انخراط فرحان العرس في العمل النيابي برؤية إصلاحية استندت إلى إدراكه للأوضاع الإدارية والاجتماعية التي كان يعاني منها لواء العمارة[١٠]؛ إذ وجد في مجلس النواب الوسيلة القانونية لعرض أفكاره ومواجهة أوجه القصور الإداري والدفاع عن حقوق الأهالي، واستند أداء فرحان العرس تحت قبة البرلمان إلى حصيلة معرفية اكتسبها خلال فترة عمله في الجهاز الإداري للدولة؛ حيث أتاحت له تلك التجربة تشخيصًا دقيقاً للمشكلات البيروقراطية واحتياجات المواطنين، وبناءً على ذلك، اتسمت مشاركاته

البرلمانية بتشخيص دقيق للمشكلات التي يعاني منها لواء العمارة وبقية القضايا التي تبناها، مما منحه قدرة على المحاججة والمناقشة، دخل فرحان العرس المعترك البرلماني رسمياً عند انتخابه نائباً عن لواء العمارة لأول مرة، وذلك خلال الدورة الانتخابية الحادية عشرة، التي عقدت جلستها الافتتاحية في ١٧ آذار ١٩٤٧ وبلغ عدد جلسات هذه الدورة أربعًا وأربعين جلسة[١١]، ليبدأ ممارسة دوره الرقابي والتشريعي من داخل المجلس، وقبل الحديث عن دوره في مجلس النواب العراقي لا بد من التطرق الى طبيعة التكوين الاجتماعي لنواب لواء العمارة وكيف استطاع فرحان العرس من الوصول الى مجلس النواب العراقي لستِّ دورات متتالية (١٩٤٧–١٩٥٨).

**ثالثاً: طبيعة التكوين الاجتماعي لنواب العمارة:**

عند استقراء التكوين الاجتماعي لممثلي لواء العمارة في مجلس النواب العراقي مدة العهد الملكي (١٩٢١–١٩٥٨)، يتضح جلياً استحواذ شيوخ العشائر على المقاعد النيابية عبر آلية التناوب؛ إذ كانت كل دورة انتخابية تضم عادةً ثلاثة من كبار رؤساء القبائل، في حين توزعت المقاعد المتبقية على فئات محدودة شملت أقطاب طبقة التجار، وبعض الشخصيات من 'الأفندية' والنخب الحضرية الأخرى[١٢].

يكشف تتبع أسماء النواب في الدورات المتعاقبة عن نهج حكومي مستمر في تقريب شيوخ العشائر والإقطاعيين، ومنحهم النصيب الأوفر في تمثيل اللواء؛ استناداً إلى دعاماتهم الاجتماعية والاقتصادية المتينة، فقد أضفت تلك الاعتبارات على أصحابها نفوذاً طاغياً في مجتمع العمارة القبلي الذي يدين لهم بالولاء والانقياد[١٣].

أما الملاحظة الأبرز، فتتمثل في خفوت أصواتهم وضعف مداخلاتهم تحت قبة البرلمان مقارنة بنواب الألوية الأخرى؛ ويُعزى ذلك إلى تواضع وعيهم السياسي وانحصار اهتماماتهم في الشؤون الزراعية والمقاطعات المحلية، كما كان التباين في المستوى الثقافي والاجتماعي لنواب اللواء انعكاساً صادقاً للواقع السائد آنذاك، إذ فرض شيوخ الإقطاع هيمنتهم المطلقة بفضل ملكيتهم للأراضي الشاسعة وتحكمهم في مصير الفلاحين، وبسبب تفشي الأمية أو تدني المستوى التعليمي لدى أغلبهم، ظل حضورهم في المجلس رمزياً أكثر منه فعلياً، إذ حال انحدارهم الطبقي وتكوينهم الثقافي المحدود دون مشاركتهم الفاعلة في المناقشات والسياسات العامة[١٤].

وهناك ظاهرة لافتة استدعت التوقف عندها في دراسة الخلفيات الاجتماعية لنواب لواء العمارة إبّان العهد الملكي في المدة التي سبقت عام ١٩٤٦؛ وهي أن قسماً كبيراً من النواب الذين تعاقبوا على تمثيل اللواء لم يكونوا من أبنائه أو سكانه الأصليين، بل وفدت هذه النخب من بيوتات سياسية، وعسكرية، وتجارية من خارج اللواء، أبرزهم ياسين العامر (من وجهاء البصرة) للدورتين الأولى والثانية، والشاعر الكبير معروف الرصافي (الدورة الثالثة، ١٩٣٠)، والسيد كاطع العوادي، وبعض الموظفين الذين كان

عملهم في العمارة أبرزهم بهجت عبد القادر (نجل الكولبندي مؤسس أحياء العمارة)، وعبد الجبار التكرلي (الدورة السادسة، ١٩٣٥) الذي عمل قبل ذلك في شرطة العمارة، والعسكري حامد الوادي (الدورة السابعة)، وعبد الوهاب محمود ذو التوجه القومي (الدورة السابعة)، ومن الشخصيات التجارية إبراهيم محمود الشابندر، الرموز الدينية والدبلوماسية؛ محمد حسن حيدر، والدبلوماسي موسى الشابندر (الدورة الثامنة، ١٩٣٨)، وغيرهم مثل عبد الرزاق منير (عن حزب العهد) لدورتين[١٥].

بناءً على تلك المعطيات، ظلت معاناة لواء العمارة ومطالب أهلها مغيبة عن أروقة الحكومات المتعاقبة خاصة في المدة التي سبقت عام ١٩٤٧، فلم تجد صوتاً حقيقياً يدافع عن حقوق الأهالي الذين كابدوا ويلات التهميش والإقصاء، وعلى الرغم من تتابع الوزارات، فقد أخفقت جميعها في معالجة الأوضاع المتردية التي رزح تحت وطأتها سكان اللواء، وعجزت عن توفير أدنى مقومات العيش الكريم؛ إذ افتقرت المنطقة إلى أبسط الخدمات الأساسية، بدءاً من تعبيد الطرق وتوفير مياه الشرب الصالحة، وصولاً إلى غياب الخدمات البلدية وتدهور قطاعي التعليم والصحة[١٦].

لكن هذا لا يمنع من نبراء عدد من النواب الذين أخذوا على عاتقهم الدفاع عن حقوق الأهالي وإيصال معاناتهم الى الحكومة ومطالبتها بإيجاد حلول لها من اجل التقليل من معاناة الأهالي، ومن ابرز هؤلاء النواب هو النائب فرحان العرس، الذي مثل لواء العمارة ستَّ مرات في مجلس النواب العراقي، منذ سنة ١٩٤٧ حتى سقوط النظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨، ونال ثقة أهالي العمارة لأنه كان دائما يطالب بحقوقهم[١٧].

**رابعاً: قانون الانتخابات الجديد ودخول فرحان العرس الى قبة البرلمان:**

اتسم المشهد البرلماني العراقي حتى عام ١٩٤٦ بالخضوع للمنظومة القانونية التي أرساها قانون انتخاب النواب لسنة ١٩٢٤، الذي واجه ممانعة سياسية حادة من النخبة الوطنية، التي رأت في تبنيه لآلية الانتخاب غير المباشر وسيلة لتمكين السلطة التنفيذية من إحكام قبضتها على صناديق الاقتراع؛ ويسهل على الشرطة التنفيذية التدخل في انتخابات النواب مما أخرج العملية عن سياقها الديمقراطي المفترض[١٨].
لذا ورد في منهاج وزارة توفيق السويدي الثانية (١٣ شباط – ٣٠ آذار ١٩٤٦) ضرورة تشريع قانون جديد للانتخابات البرلمانية يؤمن حرية الانتخابات ويحقق مبادئ الديمقراطية والتمثيل الصحيح، فصدر قانون الانتخابات الجديد رقم (١١) في ٢٧ أيار ١٩٤٦ وصوت عليه البرلمان[١٩]، وكان اهم نقطة شملها التعديل جعل القضاء دائرة انتخابية بعد أن اعتبر قانون عام ١٩٢٤ اللواء دائرة انتخابية واحدة، واصبح لكل مائة ناخب منتخب ثانوي، واشترط التعديل الاعلان المسبق عن المرشح بمدة لا تقل عن عشرة ايام قبل موعد الانتخابات، والزم المرشح وضع تأمينات مقدارها مائة دينار تصادر منه في حالة عدم حصول المرشح على عشرة بالمائة من اصوات الناخبين في المنطقة الانتخابية، ونص القانون على اجراء

الانتخابات غير المباشرة وعلى درجتين كون أن نسبة كبيرة من ابناء الشعب هم من الاميين، وقبل بمبدأ الانتخاب بالتزكية في حال عدم وجود منافس لمن يرشح نفسه[٢٠].

وفقا لهذا القانون زاد عدد النواب من ١١٥ نائب إلى ١٣٨ نائب؛ إذ أصبح لكل مئة ناخب مُنتَخَب ثاني واحد بدلاً من المئتين والخمسين في القانون السابق، غير انه أبقى الانتخاب غير المباشر، لذا فإن المشهد الانتخابي لم يتغير كثيراً بل اتسم بتدخل حكومي سافر، إذ استخدمت الحكومةُ الموظفين المحليين كأدوات لتأمين فوز مرشحي السلطة، مستغلين جهل الناخبين بالقراءة والكتابة للتحكم في أوراق الاقتراع، وقد كشفت مذكرات رجالات العهد الملكي عن تلك الآلية؛ حيث أقرَّ أحمد مختار بابان بأن اختيار النواب كان يخضع لاتفاقات مسبقة بين رئاسة الوزراء والبلاط الملكي، فيما اعتبر توفيق السويدي أن العملية الانتخابية برمتها "رغم ما يرافقها من تشاحن" كانت تنتهي دوماً بتزكية الأسماء التي تم التوافق عليها بين الإرادة الملكية ووزارة الداخلية[٢١], ويبدو أن فرحان العرس كان من النواب الذين سعت الحكومات إلى إيصالهم الى مجلس النواب بعده من الشخصيات الموالية للحكومة.

اطلعت وزارة نوري السعيد التاسعة، التي أبصرت النور في ٢١ تشرين الأول ١٩٤٦، بمهمة تنظيم الانتخابات النيابية التي أُعلنت نتائجها في آذار ١٩٤٧ وفي خطوة لافتة، آثر نوري السعيد الجمع بين رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية (وكالةً)، معلناً عزمه الإشراف الشخصي على العملية الانتخابية لضمان سلامتها ونزاهتها، مؤكداً وضع خطة إجرائية تهدف إلى تقويض محاولات التزوير والتصدي لكل أشكال الضغط أو الاعتداء، مع تشديده على وقوف السلطة التنفيذية على مسافة واحدة من الجميع، وعدم توظيف ثقلها الإداري لترجيح كفة مرشح على حساب آخر[٢٢].

انتهت الانتخابات النيابية في لواء العمارة للدورة الحادية عشر بفوز "فرحان العرس ، ونوري حسين، وكمال السنوي، وعباس مظفر، وشبيب المزيان، وعبد المجيد عباس، وفاز كل من مجيد الخليفة، عبد الكريم الشواي بالتزكية[٢٣]، وكانت هذه الانتخابات هي الدورة الاولى التي شهدت فوز فرحان العرس بعضوية مجلس النواب العراقي ممثلاً عن لواء العمارة.

المرة الثانية التي حاز فيها فرحان العرس على مقعد نيابي في مجلس النواب فكانت في الدورة الثانية عشر فكانت في انتخابات عام ١٩٤٨، فنتيجة لتصاعد الانتفاضات الجماهيرية واتساع نطاق السخط الشعبي على خلفية معاهدة بورتسموث لعام ١٩٤٨ قدم صالح جبر استقالة وزارته، وشكل السيد محمد الصدر وزارته الاولى بين (٢٩ كانون الثاني الى ٢٣ حزيران ١٩٤٨) ؛ وفي سياق سعيها لاحتواء الأزمة السياسية وإعادة ترتيب المشهد البرلماني، أصدرت الوزارة إرادة ملكية في ٢٢ شباط ١٩٤٨ تقضي بحل المجلس النيابي، والدعوة إلى انتخابات عامة جديدة، وقد وُصفت تلك الانتخابات بأنها ساحة مواجهة سياسية حادة بين الأحزاب المنظمة، ولا سيما أحزاب (الأحرار والاستقلال والوطني الديمقراطي)، وبين

الكتلة المرتبطة بـ (نوري السعيد وصالح جبر)، وهي الكتلة التي اعتمدت بدرجة كبيرة على دعم شيوخ العشائر في إدارة العملية الانتخابية التي جرت في ١٥ حزيران ١٩٤٨[٢٤].

وعلى الرغم من مساعي القانون لتعزيز التمثيل المحلي، إلا أن بصمات التدخل الحكومي ظلت واضحة لتأمين فوز مرشحيها، وبناءً على تبليغات وزارة توفيق السويدي لمتصرفية العمارة بشأن حصص النواب، فاز عن اللواء بالتزكية نخبة من الشخصيات ضمت: " فرحان العرس، وأحمد الحافظ، وكامل الخضيري، وعبد الكريم الشواي، وخريبط فالح، ومجيد الخليفة، وشبيب المزبان، فيما خلف سلمان الشيخ داود النائب المستقيل إبراهيم الشابندر"[٢٥].

أخذ المسار الديمقراطي في العراق منعطفاً جديداً بصدور الإرادة الملكية في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٢، والتي قضت بالموافقة الرسمية على اعتماد مبدأ الانتخاب المباشر، وتنفيذاً لهذا التوجه، شرع مجلس الوزراء بتأليف لجنة من كبار القانونيين لصياغة مسودة قانونية تضمن تطبيق هذا النظام؛ فصَدَر المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ في عهد وزارة نور الدين محمود (تشرين الثاني ١٩٥٢ – كانون الثاني ١٩٥٣)، الذي أقرّ رسمياً نظام الانتخاب المباشر، وعلى إثر ذلك، بدأت العمليات التحضيرية في أواخر عام ١٩٥٢، لتُختتم العملية الانتخابية في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣، ورغم من التحول التشريعي نحو الانتخاب المباشر، إلا أن الواقع التنفيذي ظل محكوماً بسطوة الجهاز الإداري؛ إذ عمدت الحكومة إلى استدعاء متصرفي الألوية إلى العاصمة بغداد لإبلاغهم بقوائم المرشحين المعتمدين من قبل السلطة[٢٦].

لهذا لم تختلف الانتخابات الجديدة عن الانتخابات السابقة؛ فقد كان تدخل الحكومة بشكل واضح في انتخابات لواء العمارة، وانتقدت صحيفة صوت الأهالي تدخل الحكومة في الانتخابات، ووصفتها بانها لم تكن نزيهة وغير سليمة من الناحية القانونية[٢٧]، ولم تختلف الانتخابات المباشرة عن الانتخابات غير المباشرة فقد فاز بالدورة الثالثة عشر في لواء العمارة وبالتزكية كل من أحمد حافظ، فرحان العرس، طارق العسكري، عبد الكريم الجوي، مجيد الخليفة فضلا عن خربيط الفالح، وعبد الكريم الشواي، ومحمد حسن سلمان بالترشيح[٢٨].

اتسمت الحياة البرلمانية في العهد الملكي بظاهرة عدم الاستقرار؛ نتيجة التبدل المتسارع في التشكيلات الوزارية، إذ كانت كل وزارة تعقب الأخرى تسعى جاهدة لتأليف مجلس نيابي يكون منسجماً مع توجهاتها. ومن الشواهد التاريخية على ذلك ما شهده عهد وزارة أرشد العمري الثانية (١٩ نيسان ١٩٥٤– ١٣ آب من العام نفسه)، إذ بادرت فور تشكيلها بإعلان أهدافها المتمثلة في حل المجلس النيابي القائم والدعوة لانتخابات جديدة، مروّجةً لوعود الحرية والحياد، بيد أن هذه التوجهات الحكومية جوبهت بردود فعل سلبية ومعارضة من قِبل الأحزاب والمنظمات السياسية، ومع تحديد يوم ٩ حزيران ١٩٥٤ موعداً لإجراء الاقتراع، وتحت وطأة التنافس السياسي، تداعت القوى الوطنية لتشكيل "جبهة انتخابية" موحدة

ضمت في طليعتها الحزب الوطني الديمقراطي؛ وذلك سعياً منها لانتزاع الفوز وتثبيت حضورها في المشهد النيابي[٢٩].

لم تختلف هذه الانتخابات عن سابقتها من جانب تدخل السلطة التنفيذية فيها بشكل مباشر أو غير مباشر لصالح مرشحي الحكومة، فكانت إعادةً لإنتاج المشهد نفسه عبر دعم مرشحي البلاط والوزارة بشتى الوسائل، وقد تجلت هذه الصورة بوضوح في لواء العمارة " الذي كان يُوصف بـ (لواء الذهب) في مخيلة فئة من الموظفين المنتفعين إذ رصدت جريدة (صوت الأهالي) عبر مراسلاتٍ وثيقة وردت إليها من قلب اللواء زيف الادعاءات التي رفعتها حكومة أرشد العمري بشأن الوقوف على مسافة واحدة من الجميع، إذ كشفت تلك الوثائق التاريخية عن شنِّ السلطات لحملاتٍ واسعة من التحريات والاعتقالات التعسفية، ترافق معها تدخلٌ إداري من قِبل كبار المسؤولين لضمان فوز الموالين للحكومة، وكان فرحان العرس أحد الفائزين بمقاعد لواء العمارة في تلك الدورة (الدورة الخامسة عشر)، لأنه كان يمثل التيار القريب من السلطة أو "المستقلين" الذين تساندهم الحكومة لضمان توازن القوى لصالحها أمام مد المعارضة[٣٠].

اما انتخابات الدورة السادسة عشرة التي جرت في ٥ آذار ١٩٥٨ بإشراف وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة، واتسمت بإحكام السلطة التنفيذية قبضتها على النتائج لضمان فوز مرشحيها، وفي لواء العمارة، استقر العرف السياسي على تكريس تمثيل النخب التقليدية؛ وهيمن شيوخ العشائر على المقاعد النيابية بنظام المداورة، بواقع اربع نواب في هذه الدورة، أما المقاعد المتبقية، فمنحت لتمثيل فئات اجتماعية محددة، شملت طبقة التجار ووجهاء المدينة من الأفندية، صوتاً للتوازنات الطبقية والعشائرية القائمة في اللواء، وكان فرحان العرس احد النواب الذين فازوا بالتزكية عن منطقة المجر الكبير فضلاً عن: فخري الطبقجلي، وجاسم العوادي، وزياد العسكري، ومحمد العريبي، ومجيد الخليفة، وجثير المطلك، وعبدالكريم الجوي[٣١]. في هذه الانتخابات كونه احد التجار، وكانت هذه الدورة هي الدورة الانتخابية الاخيرة في العهد الملكي.

**خامساً: نشاطه داخل قبة البرلمان:**

عند مراجعة محاضر جلسات مجلس النواب، يتبيّن أن نواب لواء العمارة، وفي مقدمتهم النائب فرحان العرس، قد طرحوا جملةً من المشكلات التي عانت منها مناطق اللواء، كما بادروا إلى استجواب عدد من الوزراء بشأن إجراءاتهم المتخذة لمعالجة تلك المشكلات. وسيجري عرض هذه المحاور في النقاط الآتية:

١. في مجال الخدمات البلدية ( مياه الشرب، ومياه الصرف الصحي)
٢. في مجال مشاريع الطاقة الكهربائية
٣. في مجال مشاكلات الأراضي الزراعية في العمارة
٤. في مجال هجرة الفلاحين من الريف الى المدينة

٥. في مجال طرق النقل والمواصلات
٦. في مجال الخدمات الصحية
٧. موقفه من حلف بغداد ١٩٥٥.

**١. في مجال الخدمات البلدية ( مياه الشرب، ومياه الصرف الصحي)**

شهدت الخدمات البلدية في لواء العمارة إبّان الحقبة الملكية تردياً ملحوظاً وقصوراً في أداء المؤسسات الخدمية، ظهر ذلك بوضوح في قطاع المرافق العامة، إذ أن أغلب دور اللواء ظلت تفتقر لشبكات مياه الشرب مع نهاية العهد الملكي؛ إذ لم تتجاوز نسبة المنازل المخدومة بأنابيب الإسالة ما نسبته ٢٤٪ بواقع (٢٠٤٨) داراً، مما اضطر العوائل إلى الاعتماد المباشر على مياه الأنهار للأغراض المنزلية والشرب[٣٢]. وعانت شبكة الإسالة من عيوب جسيمة؛ فغياب الخزانات المركزية العالية أدى إلى ضعف ضخ المياه وانقطاعها عن الدور السكنية، لا سيما البعيدة منها، لاعتماد الإدارة على نظام الضخ المباشر من المضخات إلى المستهلك، وعلاوة على ذلك، أدى تهالك الأنابيب وقدمها إلى اختلاط المياه الصافية بمياه الصرف الصحي، مما جعلها بيئة خصبة لانتشار الأوبئة والأمراض بين الأهالي، فضلاً عن افتقار المشروع لوحدات التصفية والتعقيم الكافية التي تضمن مطابقة المياه للمواصفات الصحية وتلبي حاجة الاستهلاك المتزايدة، إذ كانت المياه تُضخ بالأنابيب إلى المستهلكين مباشرة من المضخة فكانت البيوت البعيدة عن مشروع إسالة الماء لا يصلها الماء دائماً[٣٣].

فكان اغلب سكان مناطق مدينة العمارة يضطرون إلى استعمال مياه الأنهار والترع التي تعد المصدر الرئيسي لمياه الشرب للسكان، فيأخذون المياه من النهر مباشرة ولا يرى الناس بأساً في شرب مياه الأنهر والترع ولو كانت معكرة بالطين أو وسخة، ومياه الأنهار عادة ما تكون محملة بكميات من المواد العضوية، وأكثر ما تكون مياه الأنهار موبوءة في فصل الصيف والخريف، إذ تقل المياه ويصبح سير النهر بطيئاً فيسبب الماء بعض الأمراض المعدية كالزحار والتيفوئيد وغيرها[٣٤]، كما كانت بعض مجاري المياه القذرة تصب في نهر دجلة، فتختلط مع مياه النهر مما تسبب في تلوث مياه النهر وبما أن أغلب سكان العمارة كانوا يعتمدون على مياه الانهار كانت هذه المياه تسبب العديد من الأمراض للسكان[٣٥].

وكان هذا الموضع قد حضي باهتمام بالغ من نواب العمارة وبالأخص النائب فرحان العرس فأثناء مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٧ لإقرارها في مجلس النواب اثار فرحان العرس موضوع عدم توفر مياه صالحة للشرب في اغلب مناطق لواء العمارة، وان مشروع الماء الموجود في المدينة فهو بحكم العدم؛ لأنه خال من التصفية والتعقيم، ويقوم بنقل الماء غير الصالح للشرب والاستخدام المنزلي من النهر مباشرة إلى البيوت من دون تصفية، وهذا يشكل خطراً كبيراً على الصحة العامة، كما أن مياه الشرب في بعض

المناطق تختلط مع مياه الصرف الصحي؛ بسبب تكسر الانابيب وعدم معالجتها او استبدالها، مما تسبب في تفشي العديد من الأمراض بين السكان؛ وطالب النائب الحكومة بضرورة الالتفات إلى هذه المدينة من جميع النواحي؛ فلواء العمارة بحاجة شديدة إلى الإصلاح والاهتمام، فهو متأخر بالنسبة إلى بقية الألوية، بالرغم من انه يساهم بجزء كبير من ايرادات الدولة ونفقاتها[٣٦]. إلا أن رد رئيس الوزراء صالح جبر جاء عاماً ومقتضباً، مقتصرا على بعض قضايا دون أن يلامس جوهر تساؤلات النائب أو يضع حلولاً لاحتياجات اللواء[٣٧].

وفي عام ١٩٥١، تجددت المطالب النيابية بلهجة أكثر إلحاحاً، حيث وجه النائب فرحان العرس سؤالاً برلمانياً إلى وزير الداخلية حول انعدام المياه النقية في اللواء[٣٨]؛ الا أن الحكومة لم تتخذ أي إجراء في سبيل معالجة هذه المشكلة التي بقت قائمة؛ مما دفع النائب فرحان العرس لإثارة ملف "إسالة الماء" وتلف الأنابيب وتلوث مياه الشرب مرة أخرى في وفي الجلسة الثامنة والعشرين في ١٧ أيار ١٩٥٣، وهذه المرة سانده زميله النائب أحمد حافظ، إذ وجه النائب سؤالاً إلى وزير الداخلية حسام الدين جمعة (٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣– ١٥ أيلول ١٩٥٣) عن مشروع إسالة الماء، والأنابيب التالفة والمياه غير الصالحة للشرب، إذ أن الموضوع سبق وطرح، ومستنكرين إهمال الأسئلة السابقة رغم تفاقم معاناة الأهالي الذين رفعوا عرائض عديدة للمتصرف ووزير الداخلية دون جدوى، وقد اختتم النائب العرس حديثه بمناشدة الحكومة جعل هذا المشروع في مقدمة أولوياتها، وهو ما لاقى تأييداً واسعاً من النواب انعكس في تصفيقهم الحار[٣٩].

كان جواب وزير الداخلية حسام الدين جمعة: أنا اتفق مع النائب في هذا الرأي، مؤكداً أن إنجاز هذا المشروع الحيوي بات ضرورة قصوى، كاشفاً في الوقت ذاته عن عقبة مادية حالت دون تنفيذه؛ إذ ارتفعت تكلفته التقديرية من مليون دينار في سنوات سابقة إلى سبعة ملايين دينار عراقي، وأوضح الوزير أن ميزانيات أمانة العاصمة والبلديات غير كافية لتغطية تكاليف بهذا الحجم ما لم يمنحها مجلس الإعمار أموالاً كافية، مؤكداً اهتمامه الشخصي بحسم الملف إرضاءً لأهالي العمارة وتلبيةً لرغبة المجلس[٤٠].

**٢. في مجال مشاريع الطاقة الكهربائية**

عند دراسة واقع خدمات الطاقة الكهربائية المقدمة في لواء العمارة إبّان العهد الملكي نجد أن مشاريع الكهرباء تتركز في أماكن قليلة[٤١]، وهذا الأمر أثاره النائب فرحان العرس في المجلس النيابي خلال الدورة البرلمانية الحادية عشر هي مسالة افتقار اغلب مناطق العمارة إلى مشاريع الكهرباء، وذلك عند مناقشة اقرار الميزانية العامة لسنة ١٩٤٧ وطالب الحكومة بضرورة الالتفات إلى مدينة العمارة وتوفير الطاقة الكهربائية وخطوط نقلها وشبكات توزيعها في محلات العمارة، فمدينة العمارة تعاني من نقصاً في الكهرباء فهي مظلمة ليلا حيث منشآت الكهرباء فيها قديمة وبالية وتحتاج الى تجديد[٤٢]

**٣. في مجال مشاكلات الأراضي الزراعية في العمارة**

صدر قانون تسوية حقوق الأراضي رقم (٥٠) لعام ١٩٣٢ وكان الغرض منه تعيين صنوف الأراضي وعائديتها وتثبيت الحقوق المتعلقة بالأراضي وتعيين حدود الأراضي ومساحتها وتسجيلها بأسماء اصحابها، وحاولت الحكومة أن تنتهج سياسة جديدة بشأن مقاطعات العمارة بسبب عجز أصحاب المقاطعات الكبيرة عن تسديد بدلات الإيجار والضرائب الحكومية، إلاّ أن هذا القانون لم يطبق في لواء العمارة لموانع قانونية منها، أنّها أراضي أميرية صرفة تؤجر بالألتزام[٤٣]، ونتيجة لذلك فقد كان دخل الفلاح قليلاً جدا، ومجاله المعاشي ضيق نظرا للأدوات والأساليب القديمة المستعملة في الزراعة، لذلك فهو في وضع اقتصادي متأخر للغاية[٤٤]، أن معظم أراضي لواء العمارة أراضي أميرية صرفة مسجلة باسم وزارة المالية، وكانت تؤجر بطريقة المزايدة العلنية، أو طريقة العقود المباشرة؛ بينما في الألوية العراقي الأخرى فإن الأراضي تعطى أما بطريقة التفويض بالطابو مقابل بدل معجل، أو بطريقة اللزمة التي تمنح لمن تصرف بالأرض بزراعتها أو غرسها[٤٥].

أثارت هذه الحالة بعض نواب العمارة منهم فرحان العرس الذي قال: أن أراضي لواء العمارة التي تعامل معاملة خاصة، إذ أنها أعطيت بالإيجار إلى أهالي العمارة وعشائرها وفق قانون "اللزمة"، وهذه الطريقة قديمة من أيام الاحتلال البريطاني ولا تزال الحكومة العراقية تعمل بها، وقد حان الوقت لتبديلها وإدخال طريقة أخرى بمكانها كباقي الألوية العراقية الأخرى، وان تقوم الحكومة بتوسيع مشاريع الري في لواء العمارة من أجل حصول الإصلاح والتقدم في هذا اللواء، وطلب من رئيس الوزراء حسم أمر توزيع الأراضي التي لا تزال غير مزروعة[٤٦].

ويبدو أن النائب فرحان العرس كان يدرك اسباب التخلف والجهل، وقلة المردود الاقتصادي للفلاح في لواء العمارة التي كانت مصدقاً لوصف احد الكتاب بقوله: " نتيجة التخلف، وسيطرة الإقطاع على مرافق الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في الريف، أفرزت فلاحاً منهك القوى متخلفاً من جميع الجوانب وكانت الأمية والجهل، والمرض تفتك بنشاطه وعقلهِ، وقد أدى كل ذلك إلى ضعف المردود الاقتصادي من الإنتاج الزراعي، وأدى انخفاض الإنتاج الزراعي إلى تخلف الفلاح اجتماعياً وسياسياً "[٤٧]، وعكس ذلك اهتمام فرحان العرس بمعاناة الفلاحين وضرورة معالجته، لما له من اهمية ومردود إيجابي على الفلاح والمجتمع واقتصاد الدولة، وهذا يوضح مقدار الادراك الذي يحمله هذا النائب في تلك المدة.

**٤. في مجال هجرة الفلاحين من الريف الى المدينة**

ومن الامور التي طرحها نواب العمارة ومن ضمنهم النائب فرحان العرس على وزير الشؤون الاجتماعية جميل عبد الوهاب (١٩٤٦-١٩٤٨) هي مشكلة هجرة الفلاحين من لواء العمارة ونزوحهم الى المدينة او الالوية الأخرى، وضرورة الوقوف على اسبابها ومعالجتها بشكل حقيقي، فأجاب وزير الشؤون:

أن مشكلة نزوح الأهالي من القرى والقصبات إلى المدن هي مشكلة اجتماعية خطيرة أكثر مما هي مشكلة محلية في لواء العمارة[٤٨]، اي إنها مشكلة عامة في جميع الالوية والقصبات.

وفي معرض رده على طلب النواب اشار وزير الشؤون الاجتماعية جميل عبد الوهاب الى أن الوزارة جادة في إيجاد حلول لهذه المشكلة بالتعاون مع متصرف لواء العمارة فخري الطبقچلي (١٩٤٥-١٩٤٧) الذي وجه بدوره كتاباً إلى وزير الداخلية طلب فيه إنشاء قرى عصرية، وعلى الرغم من أن الطلب لم يوجه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، الا أن وزارة الشؤون الاجتماعية تابعت الموضوع بشكل غير مباشر نظرًا لأهمية الموضوع، كما كتبت وزارة الشؤون الاجتماعية طلباً إلى متصرفية لواء العمارة لتزويدهم بالخرائط، والدور المراد إنشاؤها في هذه القرية مع المرافق الخدمية، كالمستشفيات وتنظيم الشوارع، ولم يتمّ الحصول على جواب من متصرف العمارة ولا يمكن صرف الأموال إن لم تصل الخرائط، مع ذلك فقد خصصت الوزارة مبلغ (١٠٠) مائة ألف دينار لهذا المشروع، كما إنها رصدت مبلغ عشرة ألاف دينار لإصلاح الصرائف المتهالكة[٤٩] .

شكّل تردي الأوضاع الصحية في لواء العمارة، ولا سيما في أريافها، أحد الدوافع الجوهرية التي أدت إلى نزوح سكاني، وهو ما وثقه متصرف العمارة "مشكور أبو طبيخ" في تقريره المرقم (١٠٥٠) والمؤرخ في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٦، إذ استعرض فيه أسباب الهجرة وسبل معالجتها[٥٠] وإلى جانب تراجع الواقع الصحي، تضافرت عوامل أخرى أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة، تصدرها سوء الأحوال المعيشية وضيق سبل العيش، مما جعل اللواء المورد البشري الأول للمهاجرين نحو الحواضر العراقية الأخرى، وعلى رأسها بغداد والبصرة[٥١].

وكشفت إحصاءات عام ١٩٥٧ عن أرقام تعكس حجم هذه المشكلة؛ إذ بلغ عدد النازحين من العمارة إلى بغداد (١١٤،٧٠٨) نازحاً، فاحتلوا بذلك نسبة ٣٠٪ من إجمالي المهاجرين الوافدين إلى العاصمة من كافة أنحاء البلاد أما في البصرة، فقد كانت كثافة الهجرة من العمارة أكثر وضوحاً، إذ بلغت نسبتهم ٤٨٪ من مجموع (٨٨،٨١٩) مهاجراً استقروا في اللواء، مما يؤكد عمق الأزمة التنموية التي عصفت بالعمارة آنذاك ودفعَت بأبنائها صوب مراكز الاستقطاب الاقتصادي[٥٢].

**٥. في مجال طرق النقل والمواصلات**

إنّ مسألة تردي شبكة الطرق البرية التي تربط لواء العمارة بالألوية المجاورة كانت من القضايا المحورية التي استأثرت باهتمام ممثلي اللواء في المجلس النيابي؛ إذ توالت مطالباتهم بضرورة تأهيل هذه الشرايين الحيوية لفكّ العزلة الجغرافية والاقتصادية المفروضة على المنطقة. ومع ذلك، اتسم موقف الحكومات المتعاقبة بالتسويف، حيث لم تتجاوز استجابتها حدود الوعود الشفهية التي لم تجد طريقاً للتنفيذ على أرض الواقع [٥٣].

اثناء مناقشة ميزانية عام ١٩٤٧ في مجلس النواب العراقي، وبحضور رئيس الحكومة آنذاك صالح جبر (١٩٤٧–١٩٤٨)، انبرى النائب فرحان العرس مطالباً الحكومة بضرورة الالتفات الجاد لمدينته والنهوض بها من النواحي كافة، وشدّد فرحان العرس في مداخلته على أن لواء العمارة في أمسّ الحاجة إلى الإصلاح؛ كونه يرفد خزينة الدولة بجزء وافر من إيراداتها، ومع ذلك لا يزال يرزح تحت وطأة التأخر مقارنة بغيره من الألوية، وسلّط الضوء على العزلة التي تعاني منها المدينة نتيجة تهالك سبل المواصلات، مقترحاً فكّ هذا الحصار عبر تفعيل الملاحة الجوية وإعادة تأهيل المطار، وأوضح النائب أن انقطاع السكة الحديدية التي تربط العمارة بالبصرة قد حوّل اللواء إلى ما يشبه القرية النائية المعزولة عن ركب العمران؛ إلا أن استجابة رئيس الحكومة جاءت مقتضبة وعامة، إذ اكتفى بالحديث عن قضايا الطرق بأسلوب إنشائي، دون أن يقدّم ردوداً حاسمة على التساؤلات والاحتياجات المحددة التي طرحها النائب[٥٤] .

**٦. في مجال الخدمات الصحية**

اغتنم أهالي لواء العمارة فرصة زوال المرض في لوائهم فرفعوا برقية شكر وامتنان إلى متصرف لواء العمارة فخري الطبقجلي على الجهود التي بذلها بدرء مخاطر مرض الطاعون عن لوائهم والقضاء عليه والحيلولة دون تسربه إلى سائر المناطق الأخرى[٥٥].

**٧. موقفه من حلف بغداد ١٩٥٥.**

تبلورت إرهاصات حلف بغداد عام ١٩٥٠ برغبة غربية– تركية لتأسيس منظومة إقليمية تربط دول الشرق الأوسط بالقوى الدولية المعنية، تمثلت الخطوة التنفيذية الأولى في توقيع الاتفاقية الدفاعية بين العراق وتركيا عام ١٩٥٥، والتي مثلت النواة التأسيسية للحلف، واستهدف الحلف صياغة إطار أمني مشترك يخدم التوازنات الإستراتيجية ويدمج القوى الإقليمية في المنظومة الدفاعية الغربية آنذاك، وأصبح العراق منذ الرابع والعشرين من شباط ١٩٥٥م مركزاً لحلف بغداد وقاعدة اساسية للمصالح البريطانية في المنطقة العربية ، فقد حاولت بريطانيا من خلال هذا الحلف تعزيز مركزها في الشرق الاوسط وضمان تدفق النفط اليها[٥٦].

أما موقف نواب العمارة من حلف بغداد فقد تحدث عن ذلك النائب سلمان الشيخ داود إذ بين أن أهم التطورات التي حدثت في سياسة العراق الايجابية هي بلا شك ولادة ميثاق بغداد، الذي جاء مطمئنا لمستقبل البلاد كافلا أمنها وسلامتها، إذ أصبح العراق بفضل هذا الميثاق متعاونا مع الدول ذات المصالح المشتركة في سبيل خدمة البلاد والذب عن كيانه وحريته وكيان وحرية المنطقة ، في حين قال النائب زياد العسكري بان هذا الميثاق لم يمنع العراق من واجبه المقدس ومساهمته في القضية العربية، وثبت ذلك بحوادث مصر إذ لم يمنع الميثاق الحكومة العراقية من مساعدة مصر، وجرى التصويت على الميثاق إذ كان عدد المصوتين (١١٦) نائبا، وافق عليه(١١٢) نائبا، من بينهم من نواب العمارة كل من سلمان

الشيخ داود، وطارق العسكري، وعبد الكريم الجوي، وعبد الكريم الشواي، وفرحان العرس، ومجيد الخليفة، ومحمد حسن سلمان، ومحمد العريبي، في حين تغيب عن الحضور الجلسة موسى الشابندر[٥٧].

**الخاتمة:**

بعد هذا العرض يتضح أن التجربة البرلمانية للنائب فرحان العرس كانت نموذج للموازنة الدقيقة بين مقتضيات العمل السياسي داخل منظومة الحكم الملكي وبين الأمانة التمثيلية لمصالح لواء العمارة، إذ كان اشد المدافعين عن حقوق اهالي اللواء واكثر النواب مطالبة بتوفير الخدمات لهم، ونقل معاناة الأهالي الى الجهات الحكومية ذات العلاقة، فعلى الرغم من كونه ضمن الجبهة الموالية للحكومة، إلا أن نشاطه تحت قبة البرلمان لم يخلُ من نبرة نقدية حادة تجاه الأداء الوزاري، محولاً منصته البرلمانية إلى أداة لتقويم الخلل ونقل معاناة الأهالي بجرأة سياسية لافتة.

وقد كشفت مداخلات العرس ومقترحاته عن وعيٍ إداري تجاوز المطالب الخدمية الآنية إلى رؤى إستراتيجية لنهضة اللواء، تمثلت في مطالبته المبكرة بربط العمارة بالشبكة الوطنية للسكك الحديدية، وتأسيس مطار مدني، وهي مشاريع تعكس عمق إدراكه لمتطلبات التنمية الاقتصادية والربط الجغرافي التي ظلت طموحاتها قائمة في الذاكرة الإدارية للمنطقة.

وعلى صعيد التوازنات السياسية والاجتماعية، نجح العرس في صياغة علاقة قائمة على الثقة المتبادلة مع الأقطاب العشائرية الكبرى في اللواء، ولاسيما الشيخ محمد العريبي والشيخ شبيب المزبان؛ إذ شكل معهم جبهة برلمانية متماسكة، موظفاً خبرته في أروقة المجلس لتقديم إسنادٍ تشريعي وقانوني عزز من ثقل تمثيل اللواء داخل الدولة العراقية إبّان تلك الحقبة.

**قائمة الهوامش:**

(١) ينحدر بيت العرس من عشيرة البو شبيب ويعد آل جريان، وتحديداً الشيخ نايف الجريان وابنه عبد المحسن الجريان، زعماء عشيرة البو جاسم من خلال بيت (البو شبيب) الذي يمثل مشيخة العشيرة؛ علماً أن البو جاسم هم أحد المكونات الرئيسية لقبيلة البو سلطان الزبيدية المعروفة، للمزيد من التفاصيل ينظر: هيفاء عبود الهميص، الدور الوطني لعشيرة البو سلطان في ثورة العشرين وانتفاضة مايس ١٩٤١، دار الملوك للفنون والآداب والنشر، بغداد ٢٠١٤، ص٥٠، ص٣٥-٥٣؛ عباس العزاوي، عشائر العراق، المكتبة الحيدرية، قم، ١٤٢٥هـ، جـ٣، ص ص ٤٢٦-٤٢٨؛ حسن علي عبد الله ويحيى المعموري، الشيخ سلمان البراك السيرة الذاتية والدور الاجتماعي الإصلاحي. مجلة القادسية، عدد / ٦ السنة ٢٠٠١، ص٢٨٧ .

(٢) مقابلة شخصية مع باسم جبار العرس، ابن اخ فرحان العرس، وعضواً في اتحاد المؤرخين العرب، مواليد العمارة ١٩٤٤، العمارة، بتاريخ ٢ شباط ٢٠١٣.

(٣) ولا يزال مسكن العائلة موجود في المنطقة حتى وقت قريب يقع خلف جامع الخلفاء في الشورجة، مقابلة شخصية مع العميد الركن فيصل شرهان العرس، ابن اخ فرحان العرس، عضواً في اتحاد المؤرخين العرب، مواليد العمارة ١٩٢٥، بغداد، بتاريخ ١٠ تشرين الاول ٢٠١٢.

(٤) للمزيد ينظر: لمى عبد لعزيز، الخدمات العامة في العراق (١٨٦٩- ١٩١٨)، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص ص ٣٠٤-٣٠٥

(٥) عرفت عائلة بيت العرس بهذا الاسم نسبة الى جدهم (حسين العرس) الذي عاش في القرن التاسع عشر الميلادي في العمارة، وكان لدية الكثير من الاولاد وصل عدهم الى اكثر من ثلاثين ولد، ونظراً لكثرة الزيجات في بيته لأولاده سمي حسين العرس او بيت العراس او العرس، و"العرس" كلمة عامية معناها حفل الزفاف او وليمة النكاح. مقابلة شخصية مع العميد الركن فيصل شرهان العرس، عضواً في اتحاد المؤرخين العرب، بغداد، في ١٠ تشرين الاول ٢٠١٢.

(٦) ينظر: ضاري إبراهيم، جولتي في الالوية، مطبعة اللواء، بغداد، ١٩٥٠، ص٧١؛ مقابلة شخصية مع باسم جبار العرس، عضواً في اتحاد المؤرخين العرب، العمارة، بتاريخ ٢ شباط ٢٠١٣.

(٣) تربى جعفر العسكري، في كنف، محمد فاضل باشا الداغستاني، والد السيدة، هاج، زوجة، حكمت سليمان، وكان اخاً لها بالرضاعة، ينظر: علاء جاسم الحربي، جعفر العسكري ودورة السياسي في العراق حتى عام ١٩٣٦، بغداد، ١٩٨٧، ص٢٥.

(٧) مقابلة شخصية مع باسم جبار العرس، عضواً في اتحاد المؤرخين العرب، العمارة، بتاريخ ٢ شباط ٢٠١٣.

(٨) مقابلة شخصية مع العميد الركن فيصل شرهان العرس، عضواً في اتحاد المؤرخين العرب، بغداد، بتاريخ ١٠ تشرين الاول ٢٠١٢؛ مقابلة شخصية مع باسم جبار العرس، عضواً في اتحاد المؤرخين العرب، العمارة، بتاريخ ٢ شباط ٢٠١٣.

(٩) ينظر: ضاري إبراهيم، المصدر السابق، ص ص٧٢-٧٣؛ جبار عبد الله الجويبراوي، تاريخ ميسان وعشائر العمارة، بغداد ١٩٨٠، ص ص٣٧٠-٣٧١؛ عبد الأمير عبد الحسن هاشم، قضاء علي الغربي دراسة في النواحي الإدارية والاجتماعية والاقتصادية ١٩٢١- ١٩٥٨م) رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية – ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص١٧٠.

(١٠) للطلاع على الواقع الاجتماعي في لواء العمارة إبّان العهد الملكي ينظر: إيمان عائش ألبياتي، الأوضاع الاجتماعية في مدينة العمارة ١٩٣٢-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢.

(١١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨، ص٣١٣.

(١٢) للاطلاع على التكوين الاجتماعي لنواب لواء العمارة في العهد الملكي ينظر: عمار جبار كريم، دور نواب لواء العمارة في مجلس النواب العراقي١٩٢٥ – ١٩٣٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية – جامعة واسط ،٢٠١٢، ص ص٢٣-٣١؛ رنا عاصي نعمة، دور نواب لواء العمارة في مجلس النواب العراقي ١٩٣٩ – ١٩٥٨ : دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية – جامعة المثنى، ٢٠١٣.

(١٣) أن العديد من شيوخ العشائر وبالخصوص شيوخ (البو محمد ، بني لام، آل ازيرج) قد مثلوا لواء العمارة في المجلس النيابي لعدة دورات انتخابية مثل (محمد العريبي، ومجيد الخليفة، وفالح الصيهود، وسلمان المنشد، وعلوان الجنديل، وشبيب المزبان، والشيخ شواي الفهد) وغيرهم للمزيد عن ترجمة حياتهم ينظر: عبد الله كاظم عبد، نواب العمارة ودورهم في المجلس النيابي ١٩٣٣-١٩٣٩، مجلة دراسات التاريخية، العدد الرابع، آذار ٢٠٠٨، ص٧٢-٧٧؛ إيمان عائش ألبياتي، المصدر السابق، ص١٥٢-١٦٠.

(١٤) عمار عبدالرضا ماهود، الاوضاع الصحية في لواء العمارة ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب – جامعة البصرة ، ٢٠١٣، ص١٩٨.

(١٥) للمزيد عن النواب الذين من خارج اللواء ينظر: عمار جبار كريم، المصدر السابق، ص ص٢٦-٣٠.

(١٦) للمزيد عن الاوضاع الاجتماعية والخدمية والصحية في لواء العامرة ينظر: عمار عبدالرضا ماهود، المصدر السابق، ص ص ٤٣-٧٧؛ إيمان عائش محيسن البياتي، المصدر السابق.

(١٧) ينظر: ضاري إبراهيم، المصدر السابق، ص٧١-٧٢؛ مقابلة شخصية مع باسم جبار العرس، عضواً في اتحاد المؤرخين العرب، العمارة، بتاريخ ٢ شباط ٢٠١٣.

(١٨) عدنان القطان، الحلقة الخامسة عشر: مجلس النواب العراقي في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، باحث في مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية( موقع الكتروني): https://rasammerkezi.com /

(١٩) ستار جبار الجابري، سعد صالح ودوره السياسي في العراق، مطبعة المشرق، بغداد، ١٩٩٧، ص ص ١٢٨- ١٢٩.

(٢٠) للمزيد ينظر: عبد المجيد كامل التكريتي، مجلس الامة العراقي البرلمان الاعيان والنواب ١٩٤٥- ١٩٥٣، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١، ص٧١- ٧٦؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٧، ص٤٩.

(٢١) للمزيد حول تدخلات وزارة الداخلية في الانتخابات ينظر: قحطان حميد كاظم، وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية – بن رشد، جامعة بغداد ،٢٠٠٧ ، ص ص١٨٢-١٨٦.

(٢٢) قحطان حميد كاظم، المصدر نفسه، ص ١٨٥

(٢٣) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، انتخابات أعضاء المجالس النيابية للواء العمارة ١٩٤٦-١٩٥٨، رقم الملف ٣٢٠٥٠/٩٥٤٩، و٨٢ ، ص٣٥٢.

(٢٤) رنا عاصي نعمة، المصدر السابق، ص٥١.

(٢٥) إيمان عائش محيسن البياتي، المصدر السابق، ص١٥٠؛ لواء الاستقلال ، العدد٤٠٠ ، في ١٥ حزيران ١٩٤٨ ؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١٠، ص٣٠٧.

(٢٦) قحطان حميد كاظم، المصدر نفسه، ص٢١١.

(٢٧) إيمان عائش البياتي، المصدر السابق، ص١٥٠؛ أسفرت نتائج الانتخابات عن تحقيق الفوز لحزب الاتحاد الدستوري بزعامة نوري السعيد- فقد حصل مرشحوه على (٦٧) مقعداً من مجموع (١٣٥) مقعداً، وكان فرحان العرس واحد منهم. قحطان حميد كاظم، المصدر نفسه، ص٢١٢.

(٢٨) رنا عاصي نعمة، المصدر السابق، ص٥٥.

(٢٩) قحطان حميد كاظم، المصدر السابق، ص٢٣٣.

(٣٠) رنا عاصي نعمة، المصدر السابق، ص ص ٥٦-٥٨.

(٣١) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١٠، ص٣٢٤.

(٣٢) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، تقرير عن تعداد المساكن بالعراق لسنة ١٩٥٦، ص٢٤٢.

(٣٣) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير التفتيش في لواء العمارة سنة ١٩٥١، رقم ألملفة ٦٩٧٩ / ٣٢٠٥٠، و٢٣، ص٤٨.

(٣٤) متي عقراوي، العراق الحديث ١٩٣٦، ترجمة المؤلف و مجيد خدوري، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٦، ص١٨٨ ؛ مقابلة شخصية مع شامل كامل، صاحب محل عطارة من قدماء العمارة تولد ١٩٣١، العمارة، بتاريخ ٢٠١٣/١/٧.

(٣٥) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير تفتيش لواء العمارة ١٩٣٤-١٩٣٥، رقم ألملفة ٩٢١٩/ ٣٢٠٥٠، و١، ص٩.

(٣٦) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة لانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير العادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة التاسعة والعشرين في ١٧ حزيران ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٥٢٧.

(٣٧) محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة التاسعة والعشرين في ١٧ حزيران ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٤٨، ص ص٥٢٧-٥٢٨.

(٣٨) محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١، الجلسة التاسعة والثلاثون في ١٢ حزيران ١٩٥٢ مطبعة الحكومة، بغداد١٩٥٣، ص ص٥٢٦-٥٢٧ .

(٣٩) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢- ١٩٥٣، الجلسة الثامنة والعشرين في ١٧ أيار ١٩٥٣، ص٥٣٨ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ص٥٤٦ .

(٤١) للمزيد عن الخدمات البلدية ينظر: عمار عبدالرضا ماهود، المصدر السابق، ص ص٦٥-٧٥.

(٤٢) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة لانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير العادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة التاسعة والعشرين في ١٧ حزيران ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٥٢٧.

(٤٣) سمير عباس ريكان، الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في قلعة صالح ١٩٢١- ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة )، كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية ، ٢٠١١، ص٢٩٢-٢٩٣.

(٤٤) هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦، ص٥٤.

(٤٥) للمزيد ينظر: عبد الرزاق الهلالي، الريف والإصلاح الاجتماعي في العراق، ،شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٦٠، ص٦١-٦٣.

(٤٦) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة لانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة التاسعة والعشرين في ١٧ حزيران ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٨، ص٥٢٨.

(٤٧) عبد علي سلمان عبد الله، المجتمع الريفي في العراق، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠، ص٨ .

(٤٨) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة لانتخابية الحادية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة السابعة عشر في ٢٢ نيسان ١٩٤٧، ص٢٩٢ .

(٤٩) المصدر نفسه، ص٢٩٢ .

(٥٠) إيمان عائش البياتي، المصدر السابق، ص٤٧ .

(٥١) تقدم العراق الاقتصادي، تقرير بعثة البنك الدولي للإنماء والأعمار، ملحق أ- العوامل والأوضاع الأساسية، ص٥.

(٥٢) حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص١٦١ .

(٥٣) من ابرز النواب الذين طالبو بضرورة اصلاح الطرق هم: فرحان العرس، وعباس عبد المجيد، ومجيد الخليفة، أحمد حافظ عبد الوهاب، ينظر: محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة لانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة التاسعة والعشرين في ١٧ حزيران ١٩٤٧، ص٥٢٧-٥٢٨؛ المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الخامسة والثلاثون، ٢٦ حزيران ١٩٤٧، ص٦٤٨؛

المصدر نفسه، الدورة لانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، محضر الجلسة الرابعة والثلاثون، في ٢٥ أيار ١٩٥٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤، ص٦٩٥ .

(٥٤) محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة التاسعة والعشرين في ١٧ حزيران ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٤٨، ص ص٥٢٧-٥٢٨.

(٥٥) حملت البرقية توقيع كل من: فرحان العرس، وسلطان العرس، ومحمد صالح عباس، ومحي السعيد، ونوري حسين، وداود الحميد، وشامل الحضيري، وجعفر نقدي، وسليم المفتي، ولويس برجوني، والدكتور قسطنطين، وموسي بهاري، وعزرا نقار، وجبوري حنا الشيخ وآخرون. ينظر: صحيفة الأخبار، العدد ١٢٧٦، ٥ مارس ١٩٤٥.

(٥٦) للتفاصيل عن حلف بغداد ينظر: جهاد مجيد محي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير (غير منشورة )، كلية الآداب، جامعة عين شمس ، القاهرة ،١٩٧٥ فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣– ١٩٥٨، بغداد، ١٩٨١، ص٢٤٨.

(٥٧) رنا عاصي نعمة، المصدر السابق، ص١٣٤

**قائمة المصادر:**

**اولاً: الوثائق غير المنشورة:**

١. د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير التفتيش في لواء العمارة سنة ١٩٥١، رقم ألملفة ٦٩٧٩ / ٣٢٠٥٠.

٢. د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تقرير تفتيش لواء العمارة ١٩٣٤-١٩٣٥، رقم ألملفة ٩٢١٩/ ٣٢٠٥٠.

٣. د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، انتخابات أعضاء المجالس النيابية للواء العمارة ١٩٤٦-١٩٥٨، رقم الملف ٣٢٠٥٠/٩٥٤٩.

**ثانياً: الوثائق المنشورة والصحف:**

١. تقدم العراق الاقتصادي، تقرير بعثة البنك الدولي للإنماء والأعمار، ملحق أ- العوامل والأوضاع الأساسية.

٢. الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، تقرير عن تعداد المساكن بالعراق لسنة ١٩٥٦.

٣. محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١، الجلسة التاسعة والثلاثون في ١٢ حزيران ١٩٥٢ مطبعة الحكومة، بغداد،١٩٥٣.

٤. محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة التاسعة والعشرين في ١٧ حزيران ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٤٨.

٥. محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢– ١٩٥٣، الجلسة الثامنة والعشرين في ١٧ أيار ١٩٥٣.

٦. محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة لانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير العادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة التاسعة والعشرين في ١٧ حزيران ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧.

٧. محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة لانتخابية الحادية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة السابعة عشر في ٢٢ نيسان ١٩٤٧.

٨. محاضر مجلس النواب، الدورة لانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣–١٩٥٤، محضر الجلسة الرابعة والثلاثون، في ٢٥ أيار ١٩٥٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤ .

٩. محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة لانتخابية الحادية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الخامسة والثلاثون، ٢٦ حزيران ١٩٤٧.

١٠. صحيفة الأخبار، العدد ١٢٧٦، ٥ مارس ١٩٤٥.

١١. لواء الاستقلال ، العدد٤٠٠ ، في ١٥ حزيران ١٩٤٨.

## ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. إيمان عائش ألبياتي، الأوضاع الاجتماعية في مدينة العمارة ١٩٣٢–١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢.

٢. رنا عاصي نعمة، دور نواب لواء العمارة في مجلس النواب العراقي ١٩٣٩ – ١٩٥٨ : دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية – جامعة المثنى، ٢٠١٣.

٣. سمير عباس ريكان، الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في قلعة صالح ١٩٢١– ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة )، كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية ، ٢٠١١ .

٤. عبد الأمير عبد الحسن هاشم، قضاء علي الغربي دراسة في النواحي الإدارية والاجتماعية والاقتصادية ١٩٢١– ١٩٥٨م) رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية – ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

٥. عمار جبار كريم، دور نواب لواء العمارة في مجلس النواب العراقي١٩٢٥ – ١٩٣٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية – جامعة واسط ،٢٠١٢

٦. عمار عبدالرضا ماهود، الاوضاع الصحية في لواء العمارة ١٩٢١–١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب – جامعة البصرة ، ٢٠١٣.

٧. قحطان حميد كاظم، وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩–١٩٥٨ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية – بن رشد، جامعة بغداد ،٢٠٠٧ .

٨. لمى عبد لعزيز، الخدمات العامة في العراق (١٨٦٩– ١٩١٨)، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣

**رابعاً: الكتب والبحوث:**

١. جبار عبد الله الجويبراوي، تاريخ ميسان وعشائر العمارة، بغداد ١٩٨٠،

٢. حسن علي عبد الله ويحيى المعموري، الشيخ سلمان البراك السيرة الذاتية والدور الاجتماعي الإصلاحي. مجلة القادسية، عدد / ٦ السنة ٢٠٠١.

٣. حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠

٤. ستار جبار الجابري، سعد صالح ودوره السياسي في العراق، مطبعة المشرق، بغداد، ١٩٩٧.

٥. ضاري إبراهيم، جولتي في الالوية، مطبعة اللواء، بغداد، ١٩٥٠.

٦. عباس العزاوي، عشائر العراق، المكتبة الحيدرية، قم، ١٤٢٥هـ، جـ٣.

٧. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨

٨. عبد الرزاق الهلالي، الريف والإصلاح الاجتماعي في العراق، ،شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٦٠.

٩. عبد الله كاظم عبد، نواب العمارة ودورهم في المجلس النيابي ١٩٣٣–١٩٣٩، مجلة دراسات التاريخية، العدد الرابع، آذار ٢٠٠٨ .

١٠. عبد المجيد كامل التكريتي، مجلس الامة العراقي البرلمان الاعيان والنواب ١٩٤٥– ١٩٥٣، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، .

١١. عبد علي سلمان عبد الله، المجتمع الريفي في العراق، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠، ص٨ .

١٢. عدنان القطان، الحلقة الخامسة عشر: مجلس النواب العراقي في العهد الملكي ١٩٢١–١٩٥٨، باحث في مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية ( موقع الكتروني): https://rasammerkezi.com /

١٣. علاء جاسم الحربي، جعفر العسكري ودورة السياسي في العراق حتى عام ١٩٣٦ ، بغداد ، ١٩٨٧.

١٤. فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣– ١٩٥٨، بغداد، ١٩٨١.

١٥. متي عقراوي، العراق الحديث ١٩٣٦، ترجمة المؤلف و مجيد خدوري، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٦

١٦. هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦
١٧. هيفاء عبود الهميص، الدور الوطني لعشيرة البو سلطان في ثورة العشرين وانتفاضة مايس ١٩٤١، دار الملوك للفنون والآداب والنشر، بغداد ٢٠١٤.

## خامساً: المقابلات الشخصية:

١. مقابلة شخصية مع العميد الركن فيصل شرهان العرس، ابن اخ فرحان العرس، عضواً في اتحاد المؤرخين العرب، مواليد العمارة ١٩٢٥، بغداد، بتاريخ ١٠ تشرين الاول ٢٠١٢.
٢. مقابلة شخصية مع باسم جبار العرس، ابن اخ فرحان العرس، وعضواً في اتحاد المؤرخين العرب، مواليد العمارة ١٩٤٤، العمارة، بتاريخ ٢ شباط ٢٠١٣.
٣. مقابلة شخصية مع شامل كامل، صاحب محل عطارة من قدماء العمارة تولد ١٩٣١، العمارة، بتاريخ ٢٠١٣/١/٧.